الخلافُ الفقهي (تعريفه وأنواعه وأسبابه وآدابه)

محاضرة علمية مقدمة

من خلال "بوابة الأحداث العلمية"

ضمن فعاليات البرنامج المعرفي الدولي الأول

الجمعة: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٢ م

الساعة الخامسة مساءً بتوقيت مكة المكرمة عبر برنامج "Zoom"

إعداد وتقديم

د. محمد شافعي مفتاح بوشية

دكتوراه الفقه من كلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر بالقاهرة

أستاذ الفقه المساعد (حاليًا) ورئيس قسم الفقه (سابقًا)

كلية الشريعة والقانون

جامعة السلطان عبد الحلیم معظم شاه الإسلامية العالمية (UniSHAMS) ماليزيا

تنويه: المحاضرة تم الرجوع فيها إلى عدة مراجع قديمة ومعاصرة، وهي جزء من كتاب منشور للمحاضر سنة ٢٠٢١ بعنوان "دراسات مقارنة في فقه العبادات مع تعريف للخلاف الفقهي وأنواعه وأسبابه" بالإضافة إلى زيادات أخرى.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ } [آل عمران: ١٠٢].

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاكُمُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ } [الحجرات: ١٣].

وبعد....

فإن علم الفقه من أشرف العلوم وأسامها وأرقى الفنون وأعلاها، به قوام هذا الدين، ومن خلاله يتضح الحلال من الحرام ويستبين، وهو العلم الذي يعطي للناس صورة واضحة عن تشريعات الإسلام.

وقد بذل الفقهاء جهوداً كبيرة في هذا العلم، فصنفوا الكتب، واستنبطوا المسائل، وقعدوا القواعد، وجعلوا من كل العلوم الشرعية وسائل تخدم علم الفقه، نظراً لحاجته إليها.

ونشأت في عصور الإسلام المبكرة المذاهب الفقهية المختلفة التي وصلت قرابة العشرة مذاهب اختلفت آراؤها ومناهجها في طائفة كبيرة من المسائل الفقهية، إلا أن أشهر تلك المذاهب التي حفظ تراثها، وكتب لها البقاء والانتشار الواسع في بلاد العالم الإسلامي هي المذاهب الأربعة: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

تلك المذاهب التي أثرى مؤسسوها ورجالها الفقه الإسلامي بتراث زاخر تناقلته الأجيال جيلاً بعد جيل، متعاهدين آياه بنظم المتون والشرح لها، والتعليق عليها في كل مذهب.

وقد وقع اختلاف في مسائل كثيرة بين هذه المذاهب الفقهية، وفي داخل المذهب الواحد، وكان لهذا الاختلاف أسبابه ودوافعه، وأدلته، مما جعله - أي الاختلاف - نعمة لا نقمة، ورحمة بالأمة، حيث أبان عن يسر الشريعة وسهولتها واستيعابها لكل ما وقع وما سيقع من الأحداث، وصلاحياتها لكل عصرٍ ومصر.

كما أبان في الوقت نفسه عن أدب الفقهاء وأخلاقهم السامية التي تحلوا بها في اختلافهم، وحرص كل منهم على بيان وجه الحق من وجهة نظره، وعلى الحفاظ على سلامة الصدر، وسعة القلب، واحترام الرأي الآخر.

وقد اهتم العلماء قديماً وحديثاً بهذا الأمر فصنفوا الكتب التي تبين مواطن الخلاف، وأسبابه، ومرتكزاته، ونشأ علم الفقه المقارن الذي هو جديد من حيث مسماه إلا أنه قديم من حيث حقيقته وفحواه، ذلك العلم الذي يعطي صورة واضحة لما دار بين الفقهاء من خلاف حول المسائل الفقهية، ومنهجية كل فريق منهم في عرض المسألة والاستدلال لها، وترجيح ما يراه راجحاً من وجهة نظره، مع بيان أسباب الترجيح. وأتناول في هذه المحاضرة العناصر الآتية:

- تعريف الخلاف الفقهي وأنواعه.
- أسباب الخلاف الفقهي.
- أهمية الاختلاف الفقهي.
- أسس الخلاف الفقهي وآدابه العامة.
- نماذج من التزام فقهاء السلف بآداب الخلاف.
- أشهر ما كتب عن الخلاف الفقهي (قديماً وحديثاً).

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

alshafie2000@gmail.com

تعريف الخلاف الفقهي وأنواعه

أولاً: تعريف الخلاف والاختلاف:

الاختلاف بين الفقهاء أمر قديم ومعروف عبر تاريخ الأمة الإسلامية، والاختلاف في لغة العرب معناه: عدم الاتفاق على شيء، أو أن يأخذ كل واحد طريقاً غير الذي يأخذه الآخر.

قال الفيومي في تعريف الاختلاف: "أن يذهب كل عالم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، وهو ضد الاتفاق".

وقال المناوي: "الاختلاف افتعال من الخلاف وهو تقابل بين رأيين فيما ينبغي انفراد الرأي فيه". وقال في موضع آخر عن الخلاف: "الخلاف منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق جواز إبطال باطل". وقال الراغب: الخلاف والاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الأول في فعله أو حاله. والخلاف أعم من الضد لأن كل ضدين مختلفان ولا عكس".

قلت: كثير من العلماء يستخدمون الخلاف والاختلاف بمعنى واحد، ولكن بعض منهم يفرقون بين الكلمتين، فيجعلون "الخلاف" في القول المبني على دليل، و"الاختلاف" في القول الذي ليس له دليل.

حيث جاء في فتح القدير ما يفيد التفريق بين (الخلاف) و(الاختلاف) بأن الأول يستعمل في قول بني على دليل، والثاني فيما لا دليل عليه. وأيده التهانوي (ت لعد ١١٥٨ هـ) بأن القول المرجوح في مقابلة الراجح يقال له خلاف، لا اختلافاً. قال: والحاصل منه ثبوت الضعف في جانب المخالف في (الخلاف)، كمخالفة الإجماع، وعدم ضعف جانبه في (الاختلاف).

ثانياً: أنواع الخلاف:

يتنوع الخلاف الفقهي إلى أنواع ثلاثة، هي بإيجاز:

النوع الأول: الخلاف المقبول:

وهو الاختلاف في الأمور التي تتنوع مشروعيتها، فيختلف الفقهاء في استحباب بعضها أو سنيته، أو تقديم شيء على آخر، أو استحباب أمر أو كراهته وهكذا. ويعد هذا أشهر أنواع الخلاف وأوسعها انتشاراً.

ومن أمثلة ذلك: الاختلاف في مسائل العبادات والمعاملات والأنكحة وغيرها، كالخلاف في أفضلية أنواع الحج (الإفراد، والتمتع، والقران)، وفي كون النية في الوضوء فرض أو سنة، وفي قنوت الفجر، والجهر بالبسملة، وعدد ركعات التراويح، وتكبيرات العيد ونحوها.

وهذا الخلاف لا ينبغي أن يتعدى مداه، بحيث يترتب عليه التنازع والبغضاء بين العلماء، ولا يُفسَّق فريق الآخر، ولا يكفَّره بسبب الخلاف، ولا يعطى المستحب درجة الواجب، ولا يعامل المكروه أو خلاف الأولى معاملة المحرم.

فقد روي عن أرطاة قال : حدثني أبو عون، قال : " ربما اختلف الناس في الأمر، وكلاهما له الحق " قال الشيخ : فاختلف الفقهاء يا أخي رحمك الله في فروع الأحكام، وفضائل السنن رحمة من الله بعباده، والموفق منهم مأجور، والمجتهد في طلب الحق إن أخطأه غير مأزور، وهو يحسن نيته، وكونه في جملة الجماعة في أصل الاعتقاد والشريعة مأجور. قال النبي عليه السلام : " بعثت بالحنيفية السمحة "، وإن تأول متأول من الفقهاء مذهباً في مسألة من الأحكام خالف فيها الإجماع، وقعد عنه فيها الاتباع، كان منتهى القول بالعتب عليه : أخطأت لا يقال له : كفرت، ولا جحدت ولا ألحدت، لأن أصله موافق للشريعة، وغير خارج عن الجماعة في الديانة ".

النوع الثاني: الخلاف المذموم:

وهو الخلاف الذي يترتب عليه التنازع والخصام بين الناس، وذم كل فريق للآخر، أو ينشأ عنه تتبع الشاذ من أقوال العلماء، والعمل بغرائب الأقوال، وهذا الخلاف ينشأ نتيجة أمور أهمها:

أ – الجهل بأمور الشرع الشريف. ب- الهوى واتباع الظن.

ج – مخالفة نهج النبي عليه السلام في تلقي التشريع والعمل.

وهذا الخلاف يضر بالدين، ويؤثر على حياة المسلمين، ويصور الشريعة في نظر أعدائها تصويراً سيئاً، ويفتح المجال للطعن فيها.

النوع الثالث: الخلاف السائغ:

وهو اختلاف المجتهدين من علماء الأمة الإسلامية(من الفقهاء والمفسرين والمفتين والمحدثين) في المسائل الاجتهادية التي لا يوجد فيها نص قطعي من نصوص الشرع.

وهذا الخلاف قد وقع بين الصحابة والتابعين والفقهاء ونحوهم من أعلام الأمة الإسلامية، بسبب ما أنعم الله تعالى به على كلٍ منهم من نعمة فهمه للمسائل والوقائع التي تقع.

ومن أمثلته في العصر الحاضر الخلاف في القضايا والنوازل الفقهية المعاصرة، وهذا النوع من الاختلاف أثرى الفقه الإسلامي وجعله ينمو ويزدهر، ويتسع نطاقه ليشمل كل ما يستجد من أحداث ونوازل في كل شؤون الناس.

تقسيم آخر للاختلاف:

الاختلاف نوعان: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد وقد اجاد الأمام الشاطبي، والإمام ابن تيمية رحمة الله تعالى عليهما تفصيل الكلام عن هذا التقسيم، فليرجع إليه في كتاب الموافقات للشاطبي، وكتاب اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية. حيث لا يتسع المقام لذكرها هنا.

وحسبنا هنا ان نشير إلى أن هناك خلاف لا يعتد به في الخلاف- كما ذكره الإمام الشاطبي-، وهو قسمان: الأول: ما كان من الأقوال خطأ مخالفاً لمقتوع به في الشريعة، وقد تقدم التنبيه عليه. والثاني: ما كان ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك، وأكثر ما يقع ذلك في تفسير الكتاب والسنة، فتجد المفسرين ينقلون عن السلف في معاني ألفاظ الكتاب أقوالاً مختلفة في الظاهر، فإذا اعتبرتها وجدتها تتلاقى على العبارة كالمعنى الواحد، والأقوال إذا أمكن اجتماعها والقول بجميعة من غير إخلال بمقصد القائل، فلا يصح نقل الخلاف فيها عنه، وهكذا يتفق في شرح السنة، وكذلك في فتاوى الأئمة وكلامهم في مسائل العلم، وعدد الإمام الشاطبي للقسم الثاني هذا عشرة أسباب.

أسباب اختلاف الفقهاء

اختلاف الفقهاء في المسائل الفقهية لم ينشأ عن فراغ، ولم يخل من الفوائد، ولم يشتمل اختلافهم على تنازع أو تهاجر أو بغضاء أو تفرق، ولكن كان لهذا الاختلاف أسبابه، وهذه الأسباب في تقديري منها ما هو عام ومنها ما يرجع إلى أدلة شرعية بعينها كالكتاب العزيز والسنة النبوية المطهرة، وغيرهما.

وأورد هنا أولاً الأسباب العامة التي أدت إلى الاختلاف بين الفقهاء ثم أعقبها بذكر الأسباب الخاصة بالقرآن والسنة وبقية الأدلة الأخرى:

أولاً: أسباب الخلاف العامة:

١- تفاوت العلماء في العقل والفهم واستنباط الأحكام الفقهية.

وذلك حيث إن الله سبحانه وتعالى قد أنعم على كل عالم بنعم يتفاوت فيها عن غيره من العلماء، فليس كل من عرضت عليه مسألة أو وقف على دليل يستنبط مثل ما يستنبطه الآخر.

٢- تفاوت العلماء في الحصيلة العلمية، وتفاضلهم في الحفظ والقراءة.

وذلك أمر معروف، حيث لم يكن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على درجة واحدة من الحفظ، فمنهم المكثرون ومنهم المقلون، ومنهم من روى عن النبي آلاف الأحاديث ومنهم من روى المئات، أو العشرات من الأحاديث، ولما تفرقت الصحابة رضوان الله عليهم في البلاد أخذ الناس عنهم، وتفاوتوا الأخذ والتلقي عنهم.

٣- التفاوت بين العلماء في الإحاطة بعلوم اللغة العربية وأسرارها:

القرآن الكريم نزل بلغة العرب، والسنة النبوية هي بلسان عربي فصيح، والعلماء إنما استنبطوا الأحكام من الكتاب والسنة بناء على فهم لغة العرب والإحاطة بعلومها، وهم في هذا الشأن متفاوتون وليسوا على درجة واحدة، فمن هنا نشأ بينهم الاختلاف في الفروع الفقهية.

ثانياً: أسباب الخلاف الخاصة بالأدلة الشرعية:

الأدلة الشرعية التي تؤخذ منها الأحكام كثيرة ومتنوعة، بعضها متفق عليه، وبعضها مختلف فيه، أي احتج به فقهاء ولم يحتج به فقهاء آخرون. ويأتي على رأس تلك الأدلة المتفق عليها: القرآن الكريم ثم السنة النبوية، فهذان هما الأصلان اللذان يرجع إليهما جميع الفقهاء، ثم يأتي بعض ذلك الإجماع كدليل متفق عليه عند جميع الفقهاء، باستثناء من أنكر بعض فروعها.

أما الأدلة المختلف فيها فأهمها: القياس؛ وقول الصحابي؛ والاستصحاب؛ والمصلحة المرسل؛ والاستحسان؛ وشرع من قبلنا؛ وعمل أهل المدينة

وجميع هذه الأدلة -المتفق عليها والمختلف فيها- راجعة إلى دليل الكتاب، ففيه إثبات دليل السنة، وسواهما من الأدلة الأخرى متولد منهما، ألا ترى أنهم في إثبات حجيتها يدللون عليها من الكتاب والسنة؟! والأدلة المختلف فيها: لك أن تجعلها على درجتين -بحسب قوتها، وكثرة استعمال العلماء لهما، فالدرجة الأولى: القياس، وقول الصحابي، والاستصحاب. والدرجة الثانية: ما عداها.

وبناء على ذلك نجمال أسباب الخلاف المتعلقة بهذه الأدلة:

أولاً: أسباب اختلاف الفقهاء بأدلة القرآن:

١ - الاختلاف في دلالة ألفاظ القرآن الكريم: المعروف أن القرآن الكريم قد ثبت تواتره بإجماع الأمة، فهو مصدر قطعي الثبوت، ولكن وقع الخلاف بين الفقهاء في دلالة ألفاظه على الأحكام الشرعية، وهذا الخلاف مرده إلى الأمور الآتية:

أ - وجود الاشتراك اللفظي: كما في لفظ "القرء" حيث يشترك بين الحيض والطهر، وبناء عليه اختلف الصحابة في عدة المطلقة التي تحيض، هل هي: ثلاث حيضات أو ثلاثة أطهار.

ب- الحقيقة والمجاز، بمعنى أن الفقهاء يختلفون في بعض الألفاظ القرآنية هل تحمل على الحقيقة أم على المجاز.

ج - تعارض النصوص من حيث الظاهر، كما في حالة وجود نصين متعارضين في مسألة واحدة.

د - الاختلاف في حمل اللفظ المطلق على اللفظ المقيد.

هـ - الاختلاف فيما تدل عليه صيغة الأمر المجردة عن القرينة، هل هي للوجوب أم للندب أم للإرشاد والتوجيه..... وهكذا.

٢- الاختلاف في قراءة بعض آيات القرآن الكريم: وهذا له أثره في المسائل الفقهية، فعلى سبيل المثال آية (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) [المائدة:٦]، من قرأها بنصب كلمة أرجلكم ذهب إلى القول بغسل الرجلين لأنها معطوفة على غسل الوجه واليدين، وهو قول الجمهور، ومن قرأها بخفض الكلمة عطفها على الرأس فقال بمسح الرجلين.

اسباب اختلاف الفقهاء بأدلة السنة:

يختلف الفقهاء في الاحتجاج بأدلة السنة النبوية- بعد اتفاقهم على حجيتها على جهة العموم- في النواحي الآتية:

أ - الاختلاف في الشروط الواجبة في الحديث الصحيح الذي يحتج به.

فالشروط التي وضعها الحنفية للاحتجاج بالحديث الصحيح تختلف شيئاً ما عما وضعه المالكية من شروط، وكلاهما يختلف قليلاً عما اشترطه الشافعية والحنابلة، وبناء على الاختلاف في هذا تكون درجة الاحتجاج بالحديث عندهم.

ب - وصول الحديث أو بلوغه لبعض الفقهاء دون البعض الآخر، وعليه فإن من بلغه الحديث أو وصله يعمل به، أما الآخر فلا يعمل به ومن هنا وقع الاختلاف.

ج - اختلاف الفقهاء في الثقة براوي الحديث من عدمه، فبعض الفقهاء يثقون ببعض الرواة، بينما لا يثق بهم فقهاء آخرون، وبناء عليه يقع الاختلاف في الاحتجاج بحديثه (وهذا مرده إلى علم الجرح والتعديل المعروف في علوم الحديث).

أسباب اختلاف الفقهاء بالأدلة الشرعية الأخرى:

وهذا الجانب فيه أمران:

الأمر الأول: اختلاف الفقهاء في حجية دليل معين من الأدلة، فعلى سبيل المثال يأخذ الإمام مالك بعمل أهل المدينة ويعتبره دليلاً هاماً من أدلته، في حين لا يعمل به كثير من الفقهاء.

وهكذا الحال يختلفون في حجية الاستحسان والمصلحة المرسله وقول الصحابي وغيرها من الأدلة، فمن رأى حجية دليل منها أخذ به والتزمه، ومن لم ير ذلك لم يعتد به (والكلام في هذا الجانب متوسع فيه في علم الأصول).

الأمر الثاني: اختلاف الأحكام باختلاف الأعراف (جمع: عُرْف) من حيث الزمان والمكان، وذلك لأن الأحكام المبنية على العرف تتغير بتغير الزمان والمكان، وهذا كما يقول عنه بعض الفقهاء: اختلاف عصر وزمان، لا اختلاف حجة وبرهان.

أهمية الاختلاف

الاختلاف بين الفقهاء له أهمية كبيرة في إثراء الفقه الإسلامي، ويمثل عاملاً من العوامل الهامة التي أدت إلى نضوج الفقه الإسلامي واتساعه، ومن أبرز جوانب أهمية الخلاف ما يأتي:

١ - تجديد الرأي: يؤدي الاختلاف بين الفقهاء إلى حصول تجديد في الآراء الفقهية، سواء فيما يتعلق بالمسائل الفقهية القديمة، أو المسائل الفقهية المعاصرة.

فبعض مسائل الفروع الفقهية القديمة يمكن أن يصل فيها علماء الشريعة في العصر الحاضر إلى آراء جديدة تتناسب مع مقتضيات العصر، والمسائل المعاصرة تحتاج إلى فهم دقيق للنصوص، وبناء جيد لهذا المسائل على مسائل فقهية شبيهة بها في الفقه القديم.

وعلى جهة الإجمال فإن هذا العلم (علم الفقه المقارن) يورث الفقه الإسلامي تجديدًا وازدهارًا يعكس الصورة الحقيقية لما كان عليه سلفنا الصالح من أدب الحوار وأدب الخلاف.

٢- مقارنة آراء القدماء والمعاصرين: يؤدي الاختلاف بين الفقهاء في المسائل الفقهية الفرعية إلى بيان وجه المقارنة الصحيحة بين آراء الفقهاء القدماء في المسألة، وآراء العلماء المعاصرين، وذلك لأن الفقهاء القدامى قد ملكوا من سعة الأفق وناصية البيان، والملكة والدرية الفقهية ما أهلهم ومكنهم من بسط آلاف المسائل الفقهية على مائدة البحث، بحيث لم يتركوا مسألة في عصرهم إلا وتناولوا حكمها، بل وانتقلوا بعد ذلك إلى طرح مسائل افتراضية لم تقع في عصورهم، وإنما وقعت فيما بعد.

أما العلماء المعاصرون، فقد جددت في عصرهم قضايا كثيرة معاصرة لم تكن معروفة من قبل، فاقتضى الحال منهم أن يناقشوها في ضوء المسائل القديمة القريبة منها، أو يبذلوا جهودهم في استنباط أحكامها.

٣- ازدهار الفقه الإسلامي: من أبرز جوانب أهمية الخلاف أنها ادت إلى ازدهار الفقه الإسلامي ونمو حركة التصنيف فيه وتطورها، حيث زخرت خزانات المكتبات بالمئات من المصنفات الفقهية التي تناولت الأحكام الفقهية في ضوء المذاهب الأربعة وغيرها، ولولا مناقشات الفقهاء ومساجلاتهم العلمية لما وجدت هذه الثروة.

أسس الخلاف وآدابه العامة

أولاً: الأسس أو الركائز التي يقوم عليها الخلاف:

الخلاف الفقهي يقوم على أسس وركائز هامة مستنبطة من علوم الشريعة المختلفة، ومن خلال تتبع سيرة الفقهاء وكيفية تعاملهم في المسائل الخلافية، وبيان ذلك من خلال العناصر الآتية:

أولاً: اعتبار أن الاختلاف في فروع الفقه ضرورة، ورحمة، وتوسعة للأمة.

وذلك لأن اختلاف الفقهاء لم يكن الغرض منه التشهي ولا التشفي، ولم يكن عن هوى في النفوس والعقول، وإنما كان ضرورة لإثراء الفقه الإسلامي، وبحث المسائل الشرعية، وذلك رحمة بالأمة الإسلامية وتوسعة عليها، بحيث لا تقع أسيرة جمود الرأي والتعصب.

ثانياً اعتبار الاختلاف في فروع الفقه ثروة تشريعية للأمة.

وبيان ذلك أن الاختلاف يثري الفقه ويوسع مدارك الفقهاء، ويتوسع في مناقشة المسائل ونشرها، وهذا في حد ذاته توسع في التشريع، وبيان لمرونة الشريعة الإسلامية.

وذلك لأن محاولة رفع الخلاف أو نزعه وحمل الأمة على رأي واحد غير ممكن وغير مجدٍ، نظرًا لتفرق الصحابة في الأمصار ونقلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخذ التابعين وتابعيهم عنهم، ثم ازدهار الفقه الإسلامي وانتشاره، مما لا يمكن معه الوقوف عند رأي واحد وحمل الناس عليه.

ثالثاً: احتمال الصواب مع المخالف، مع إمكان تعدد الصواب، وإنصاف المخالف مع ذكر محاسنه.

وبيان ذلك أنه ليس كل رأي مخالف يكون خطأ، بل قد يكون الصواب مع المخالف، وقد يتعدد الصواب، فيكون لكل رأي فهمه وفقهه من النصوص.

ولهذا... فإنه أثر عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى قوله " رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب"؛ وعليه فإنه ينبغي إنصاف المخالف وعدم التشنيع عليه أو اتهامه بالجهل.

رابعاً: اعتبار أن المجتهد معذور ومأجور على كل حال.

ذلك عملاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ).

ويقول ابن تيمية: "ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة. ويقول أيضاً: «هذا قول السلف وأئمة الفتوى كأبي حنيفة والشافعي، والثوري، وداود بن علي وغيرهم، لا يؤثمون مجتهداً مخطئاً في المسائل الأصولية ولا في الفرعية. كما ذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره، وقالوا: هذا هو القول المعروف عن الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وأئمة الدين، أنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولا يؤثمون أحداً من المجتهدين المخطئين، لا في مسألة عملية ولا علمية...".

خامساً: أنه لا إنكار في المسائل الخلافية.

وذلك إعمالاً لقاعدة لا ينكر المختلف فيه، وهي قاعدة عظيمة متفرعة عن أصل عظيم، لأن نسبة المختلف فيه إلى المحرم ليست بأولى من نسبه إلى المحلل.

وهذا باعتبار استصحاب عدم الأصلي، وباعتبار الإنكار الواجب، أي أن الإنكار المنفي في القاعدة مراد به الإنكار الواجب فقط وهو لا يكون إلا لما أجمع على تحريمه.

وأما ما اختلف في تحريمه فلا يجب إنكاره على الفاعل لاحتمال أنه حينئذ قلد من يرى حله أو جهل تحريمه.

الآداب العامة للاختلاف:

الاختلاف بين الفقهاء – كما ذكرنا- ضرورة ملّحة، تحقق للأمة الإسلامية منافع كثيرة، وتثري الفقه الإسلامي، ولكن ينبغي أن يتحلى العلماء في العصر الحالي بآداب الاختلاف التي ذكرها بعض العلماء والتي استفيدت من طريقة الصحابة رضوان الله عليهم ، والفقهاء الأجلاء في الخلاف بينهم قديمًا.

ونشير هنا إلى أهم هذه الآداب:

أولاً: العدل مع الموافق ونقده بالحق:

وذلك لأن النقد البناء يحقق الثراء العلمي، ويظهر جوانب الإنصاف، والنقد البناء يصلح الأمور، وينشر الحق بين الناس، ويكسب القلوب ألفة ومودة وارتباطًا.

ثانياً: التسامح والتحاور في المختلف فيه، وعدم شق عصا الجماعة.

ينبغي على المختلفين في مسألة معينة التسامح فيما بينهم، ويتحاوروا في الأمور المختلف فيها بهدوء وتؤدة، ولا يتركوا صلاة بعضهم وراء بعض بحجة اختلافهم، فالصلاة خلف المخالف في الفروع لا إشكال فيها عند الكثيرين.

ثالثاً: تشجيع اختلاف التنوع ونبذ اختلاف التضاد.

سبق بيان نوعي الاختلاف إلى تنوع وتضاد، ونقول هنا إن اختلاف التنوع منفعه وخير، واختلاف التضاد مضره وسوء، ولهذا ينبغي أن يتحلى العلماء بتشجيع اختلاف التنوع، ويضعوا في الاعتبار أن مذاهب الفقهاء كلها، تتسم بالخيرية والهدى، فلا ينتقص أصحاب مذهب مذهباً آخر، ولا يسخرها من آرائه.

رابعاً: تجنب المراء، والجدل المضر:

من آداب الخلاف أن يتجنب العلماء المراء والجدال المسيء، لأن الجدل غالباً لا يأتي بخير، والمراء يفتح الآفاق للتناوب بالألقاب ومقالات السوء والتطاول على الغير، كما أن كثرة المراء تفتح باباً لضعاف النفوس من المسلمين، ومن أعداء الإسلام للتشكيك في الشريعة الإسلامية واتهامها بالقصور.

روي عن أبي أمامة الباهلي قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا وَبَيْتٍ فِي وَسْطِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْكُذِبَ وَإِنْ كَانَ مَازِحًا وَبَيْتٍ فِي أَعْلَى الْجَنَّةِ لِمَنْ حَسَّنَ خُلُقَهُ» .

خامسًا: وجوب احترام العلماء والأدب مع الكبراء:

كان فقهاء السلف يختلفون فيحفظ كل منهم للآخر مكانته وقدره سواء كان غائبًا أو حاضرًا، حيا أو ميتًا، وهكذا ينبغي على العلماء في العصر الحاضر - 'ذا اختلفوا - أن لا يسيئوا إلى بعضهم بقول أفعال، وأن يعرف كل عالم قدر الآخر ومكانته.

لا سيما إذا كان الخلاف بين علماء كبار وعلماء أقل منهم في العمر أو المنزلة العلمية، أخذنا من حديث (ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا)

سادسًا: عدم التأثيم والتكفير للآخر.

من أهم آداب الخلاف ألا يزل لسان المرء بتكفير غيره أو تفسيقه، سواء كان هذا الغير مخالفا له أو شخصا عاديا لا دور له في الخلاف، بمعنى أن الإسلام نهى نهيا صريحا عن تكفير الغير، وذلك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم " إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا".

ويخطئ كثير من علماء عصرنا في التسارع بتفسيق الناس أو الحكم عليهم بالكفر لمجرد مخالفتهم في الرأي أو ارتكابهم جرما معيناً.

سابعًا: الالتزام بتقوى الله تعالى وتجنب الهوى في الخلاف.

وذلك من شأنه أن يجعل الحقيقة وحدها هدف المختلفين، حيث لا يهم أيُّ منهما أن تظهر الحقيقة على لسانه، أو على لسان أخيه.

ثامنا: التزام المختلفين بآداب الإسلام العامة مثل انتقاء أطايب الكلم، وتجنب الألفاظ الجارحة بين المختلفين، مع حسن استماع كل منهما للآخر.

فالحوار الذي يصحبه العنف والاتهام والتجريح يفسد الود، ويعكر صفاء الأنفس.

تاسعًا: ترك الطعن والتجريح للمخالف، والتماس العذر له، وإن كان مخطئًا ظاهرًا.

وذلك لأنه قد يكون مصيبا وأنت المخطئ، إذ لا يقين في الاجتهادات بصواب أحد القولين، كل ما تملك في هذا المجال هو الترجيح، والترجيح لا يعني القطع واليقين. كما أن المخطئ في هذه القضايا لا يجوز الطعن عليه بحال، لأنه معذور في خطئه، بل مأجور عليه.

نماذج من التزام فقهاء السلف بآداب الخلاف

ذخر التراث الإسلامي بأمثلة رائعة، ونماذج ناصعة للعلماء تبين مدى تقديرهم لبعضهم البعض على الرغم من وجود الخلاف في الرأي فيما بينهم، وأورد هنا بعض الأمثلة التي تدل على ذلك:

- رسالة الإمام مالك إلى الليث بن سعد - رحمهما الله ورضي عنهما - في فضل أهل المدينة، وترجيحه على علم غيرهم، واقتداء السلف بهم: "من مالك بن أنس إلى الليث بن سعد، سلام عليكم، فيني أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو، أما بعد، عصمنا الله وإياك بطاعته في السر والعلانية، وعافانا وإياكم من كل مكروه". واعلم رحمك الله، أنه بلغني أنك تفتي الناس بأشياء مختلفة، مخالفة لما عليه الناس عندنا، وببلدنا الذي نحن فيه، وأنت في أمانتك وفضلك، ومنزلتك من أهل بلدك، وحاجة من قبلك إليك، واعتمادهم على ما جاءهم منك حقيق بأن تخاف على نفسك، وتتبع ما ترجو النجاة باتباعه، فإن الله تعالى يقول في كتابه: **وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْقَوْلُ الْعَظِيمُ** (التوبة: ١٠٠)، وقال تعالى: **فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ** (الزمر: ١٧ - ١٨).

ثم يأخذ الإمام (مالك) في تبين القواعد والأصول التي يكون عليها العمل، وبها الاستدلال، مبيناً سر الاختلاف بينه وبين الإمام الليث. ثم يختم رسالته قائلاً: "فانظر رحمك الله فيما كتبت إليك لنفسك، واعلم أي أرجو ألا يكون قد دعاني إلى ما كتبت به إليك إلا النصيحة لله وحده، والنظر لك والضمير بك، فأنزل كتابي منزلته، فإنك إن تعلمت تعلم أنني لم آلك نصحاً، وفقنا الله وإياك لطاعته، وطاعة رسوله في كل أمر، وعلى كل حال. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- ونقل عن الشافعي أنه قال: سئل مالك يوماً عن عثمان البتي، فقال: كان رجلاً مقاربا، وسئل عن ابن أبي شبرمة فقال: كان رجلاً مقاربا، قيل: فأحبو حنيفة: قال: لو جاء إلى أساطينكم هذه (يعني سواري المسجد) فقايسكم على أنها خشب، لظننتم أنها خشب.

وهذه إشارة إلى قوة الإمام أبي حنيفة وبراعته في القياس. ولهذا لا غرو أن قال بعض الفقهاء المقولة الشهيرة "الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة".

- ونقل عن الإمام الشافعي قوله: "مالك بن أنس معلمي، وعنه أخذت العلم، وإذا ذكر العلماء فمالك النجم، وما أحد آمن أو أمنُّ علي من مالك بن أنس".
- والإمام أحمد يقول "إذا رأيت الرجل يبغض مالكا، فاعلم أنه مبتدع."

- وقال داود بن علي الأصبهاني قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: لقيني أحمد بن حنبل بمكة فقال: تعالی حتى أريك رجلا لم تر عينك مثله... فأراني الشافعي.
- وعن صالح بن الإمام أحمد قال: لقيني يحيى بن معين فقال: أما يستحيي ابوك مما يفعل؟ فقلت: وما يفعل؟ قال: رأيت مع الشافعي والشافعي راكب، وهو راجل آخذ بزمام دابته. فقلت لأبي ذلك، فقال: إن لقيته فقل: يقول لك أبي: إذا اردت أن تتفقه فتعال فخذ بركابه من الجانب الآخر.

أشهر الكتب المؤلفة في الخلاف الفقهي وما يتعلق به

صنفت الكثير من الكتب التي تتناول اختلاف الفقهاء قديماً، وقد تناول المصنفون لهذه الكتب المسائل الفقهية التي اختلف فيها الفقهاء سواء كانت على ترتيب الأبواب الفقهية أو غير ذلك، وكتب أخرى تناولت الخلاف بين أئمة بعينهم لاسيما داخل المذهب الحنفي والمالكي، كما ألفت الكثير من الكتب التي تتعلق بالخلاف وآدابه وضوابطه وأسبابه في العصر الحاضر، وأذكر من ذلك ما يلي:

أولاً: من كتب الخلاف العامة:

- التحقيق في مسائل الخلاف.
- اختلاف الفقهاء لابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ).
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لابن المنذر (ت ٣١٩ هـ).
- مختصر اختلاف العلماء، لأبي جعفر الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١ هـ).
- اختلاف الأئمة العلماء، لابن هبيرة (ت ٥٢٦ هـ).
- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي.
- عيون الأدلة في مسائل الخلاف، لابن القصار المالكي (ت ٣٩٧ هـ).
- التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة، لأبي يعلى الفراء (ت ٤٥٨ هـ).
- المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة، لجمال الدين الحثيثي الصردفي الريمي (ت ٧٩٢ هـ).
- اختلاف الفقهاء أو اختلاف العلماء، للمروزي (ت ٢٩٤ هـ).

ثانياً: من كتب الخلاف الخاصة بين بعض الفقهاء:

- اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب (ت ١٨٢ هـ).
- اختلاف أقوال مالك وأصحابه، لابن عبد البر المالكي (ت ٤٦٣ هـ).

الاصطلاح في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة، لأبي المظفر المروزي السمعاني الحنفي (ت ٤٨٩هـ).

• الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ).

ومن الكتب التي تناولت أسباب الاختلاف وآدابه وآثاره ما يلي:

- التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم، لأبي محمد بن عبد الله البطلوسي (ت ٥٢١هـ).
- طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف، لمحمد بن عبد الحميد الأسمندي (٥٥٢ هـ)
- ادب الاختلاف في الاسلام، لطفه جابر العلواني.
- أسباب اختلاف الفقهاء، للشيخ علي الخفيف.
- اختلاف الصحابة أسبابه وآثاره في الفقه الإسلامي، د. أبو سريع محمد عبد الهادي.
- ضوابط الاختلاف في ميزان السنة، د. عبد الله شعبان.
- الاختلاف الفقهي أسبابه وموقفنا منه، د. وجيه محمود.
- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، للشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني.

وهذا آخر ما أنعم الله تعالى به علي لإلقائه على مسامعكم الكريمة في هذه المحاضرة، فأسأل الله تعالى أن ينفع بها من سمعها واطلع عليها، وأن يغفر زلاتي ويقبل عثراني، كما أسأله جل وعلا أن يجزي القائمين على تنظيم المحاضرة من السادة أعضاء المركز خير الجزاء ، وأقدم لهم خالص شكري وعظيم تقديري.

كما أشكر الحضور الكرام من الأساتذة والباحثين وطلاب العلم الذين أثروا المحاضرة بحسن حضورهم وحسن استماعهم، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم ، إنه سبحانه وتعالى ولي ذلك والقادر عليه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. محمد شافعي مفتاح بوشية

DR.MOHAMED SHAFEI MOFTAH BOSHEYA

+60142550348 alshafie2000@gmail.com